الشرق الاقتصادي
الأحد 24 ربيع الأول 1448 هـ 6 سبتمبر 2026 م - العدد 13852
www.al-sharq.com alsharq@al-sharq.com

تحديث موقع هيئة الضرائب ومنصة ضريبة

❖ الدوحة - الشرق

أجرت الهيئة العامة للضرائب تحديثات جديدة على موقعها الرسمي ومنصة ضريبة، لتجربة رقمية أكثر سهولة وكفاءة، ووصول أسرع إلى المعلومات والخدمات الضريبية. حيث تم تحديث محتوى الصفحة لتوفير معلومات وإرشادات أكثر وضوحًا، وتحديث صفحة ضريبة الدخل على الأرباح الرأسمالية بإضافة أسئلة شائعة وأدلة إرشادية توضح للمكلفين المتطلبات والإجراءات ذات الصلة. تأتي هذه التحديثات ضمن جهود الهيئة العامة للضرائب لتعزيز التحول الرقمي وتطوير خدماتها الإلكترونية، بما يسهم في تحسين تجربة المكلف وتسهيل وصوله إلى المعلومات.

يواصل دوره المحوري في دعم منظومة الأمن الغذائي

ميناء حمد يستقبل 90 ألف طن من الحبوب خلال 3 أشهر

ميناء حمد يربط قطر بأكثر من 100 وجهة بحرية حول العالم

الطاقة التصميمية للميناء تصل إلى 7.5 مليون حاوية سنويا

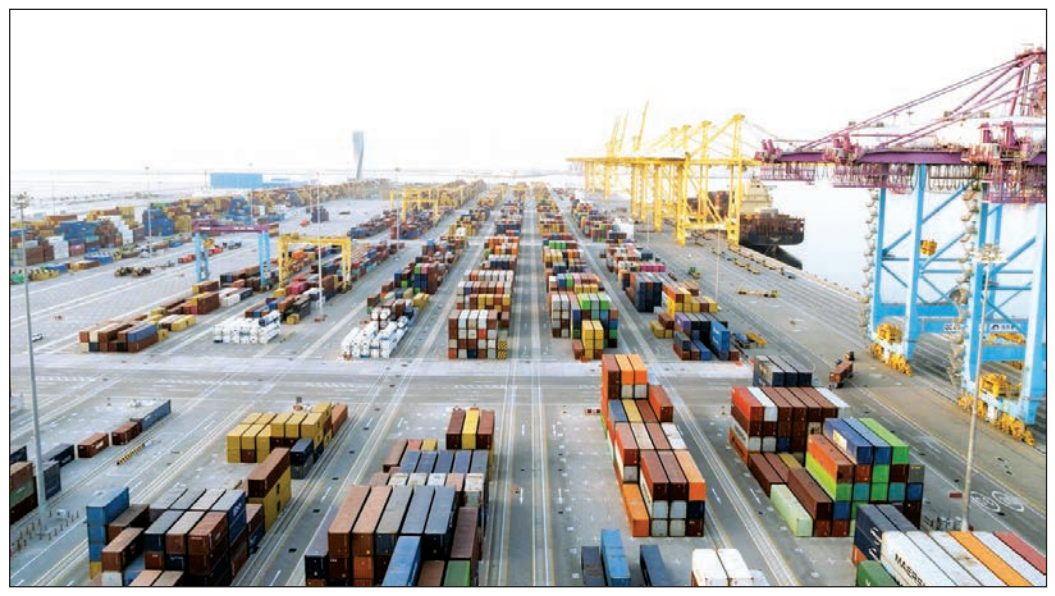

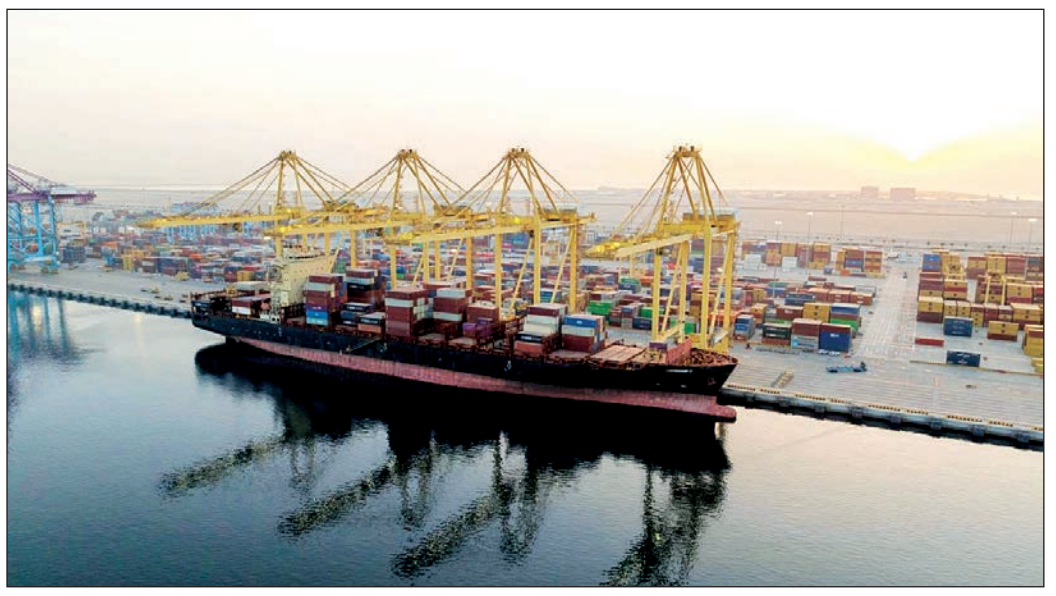

الميناء أحد الركائز الرئيسية للبنية التحتية اللوجستية في الدولة

إجراءات دقيقة للصيانة الوقائية وإدارة المخاطر والطوارئ

العمل بأعلى مستويات الكفاءة التشغيلية ووفق أفضل المعايير العالمية

❖ الدوحة-الشرق

يواصل ميناء حمد دوره الفاعل في ضمان تدفق السلع الأساسية إلى الدولة بكفاءة وانتظام، حيث استقبل أكثر من 90 ألف طن من الحبوب خلال الفترة من مايو إلى يوليو من العام الجاري، ما يؤكد قوة ومرونة المنظومة الوطنية للأمن الغذائي، وقدرتها على الحفاظ على استقرار الأسواق، بفضل تخطيط استباقي طويل الأمد، واستثمارات استراتيجية في البنية التحتية وسلاسل الإمداد.

وتعكس هذه الأرقام أهمية الميناء باعتباره إحدى الركائز الرئيسية للبنية التحتية اللوجستية في الدولة، كما تؤكد الدور الذي يضطلع به في تلبية احتياجات السوق المحلية، مستفيداً من قدراته التشغيلية وبنيته التحتية المتطورة، وشبكة الربط البحري الواسعة، ما من شأنه تعزيز الجهود المتواصلة لدعم الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، قال الكابتن عبد العزيز ناصر اليافعي، نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في موانئ قطر، إن ميناء حمد يمثل ركيزة رئيسية في منظومة التجارة وسلاسل الإمداد في الدولة، مستفيداً من شبكة ربط مباشر وغير مباشر تمتد إلى أكثر من 100 وجهة بحرية حول العالم، بما يعزز دوره في دعم الأمن الغذائي والصادرات الوطنية، مشيراً إلى أن الطاقة التصميمية للميناء، التي تصل إلى نحو 7.5 مليون حاوية نمطية سنوياً، قادرة على استيعاب النمو المستقبلي في حركة التجارة واحتياجات السوق المحلية.

■ عبد العزيز ناصر اليافعي

وأوضح اليافعي أن كفاءة العمليات في ميناء حمد تستند إلى منظومة تشغيلية متكاملة تعمل على مدار الساعة، وتشمل متابعة حركة السفن والحاويات والشاحنات، والتنسيق المستمر بين الجهات المعنية، إلى جانب الصيانة الوقائية والاستعداد للمخاطر والطوارئ، بما يضمن استمرارية العمليات وتدفق البضائع وسلاسل الإمداد بكفاءة وموثوقية عالية.

ويعمل الميناء ضمن منظومة متكاملة من التعاون والتنسيق بين موانئ قطر ووزارة المواصلات وعدد من الجهات المعنية في الدولة، من بينها وزارة الداخلية، ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للجمارك، وشركة الملاحة القطرية «ملاحة»، بما يسهم في تسريع الإجراءات وتعزيز كفاءة حركة البضائع من وإلى الدولة.

ويضم ميناء حمد مرافق متخصصة لتخزين وتصنيع وتعبئة السلع الغذائية، بما يعزز قدرته على التعامل مع هذه السلع ضمن مراحل متعددة تتجاوز عمليات المناولة إلى التخزين والتجهيز والتصنيع. وتشكل هذه المرافق جزءاً مهماً من البنية التحتية المرتبطة بقطاع الغذاء في الدولة، وتوفر قدرات متكاملة للتعامل مع الواردات الغذائية منذ وصولها إلى الميناء وحتى تجهيزها للمراحل التالية.

وتواصل موانئ قطر تطوير قدرات ميناء حمد بما يواكب احتياجات السوق ونمو حركة التجارة، من خلال تعزيز الشراكات مع الخطوط الملاحية العالمية ومواصلة الاستثمار في تطوير البنية التحتية والحلول التشغيلية، بما يدعم مكانة الميناء بوصفه البوابة الرئيسية للتجارة البحرية في دولة قطر.

يشار إلى أن ميناء حمد شهد منذ تشغيله في العام 2016، مراحل متتالية من التطوير والتوسع ضمن استثمارات دولة قطر في قطاع الموانئ والنقل البحري، انطلاقاً من أهمية الميناء باعتباره أحد المشاريع الاستراتيجية طويلة الأجل، التي تسهم في تعزيز تنافسية الدولة، ودعم مسيرة التنمية في البلاد، تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030.

عقدت اجتماعاً مع ممثلين عن الخطوط القطرية

بلغاريا تبحث إمكانية استئناف خط الدوحة - صوفيا

❖ الدوحة-الشرق

أعلنت وزارة النقل البلغارية الجمعة الماضي أنها عقدت اجتماعاً مع ممثلين عن الخطوط الجوية القطرية لمناقشة إمكانية استئناف الرحلات المباشرة بين صوفيا والدوحة، وذلك بعد أن كانت الشركة قد علّقت هذه الخدمة في وقت سابق من هذا العام. وذكرت وزارة النقل في بيان صحفي أن الخطوط الجوية القطرية أوضحت أن قرارها بتعليق الرحلات المباشرة بين العاصمتين جاء نتيجة للأوضاع المعقدة في الشرق الأوسط وعدد من العوامل التشغيلية، إلا أنها أبدت استعدادها لإجراء التحليلات اللازمة ودراسة احتمالات استئناف خدمة صوفيا-الدوحة. ومن المقرر أن تعقد الوزارة والخطوط الجوية القطرية اجتماعاً آخر في الأشهر المقبلة لمناقشة نتائج تلك التحليلات. يُذكر أن خط الرحلات المباشرة بين صوفيا والدوحة التابع للخطوط الجوية القطرية كان يعمل لمدة 15 عاماً قبل إيقافه. وقالت كريستينا فيلينوفا، نائبة وزير النقل: «بالنسبة لبلغاريا، لا تقتصر أهمية استعادة خط الربط المباشر بين صوفيا والدوحة على الجانب المتعلق بالنقل الجوي فحسب، بل يُعد هذا الخط مهماً أيضاً لتنمية السياحة والأعمال والعلاقات الاقتصادية الثنائية» بحسب الموقع الاخباري seenews.com.

«العقارات» يسجل أداء إيجابيا الأسبوع الماضي

586.8 مليار ريال القيمة السوقية للبورصة

❖ الدوحة-الشرق

سجلت البورصة تراجعاً خلال تعاملات الأسبوع الماضي، حيث تراجع المؤشر العام للبورصة بنسبة 1.14% بما يعادل 112.15 نقطة، ليغلق تعاملات الأسبوع عند النقطة 9764.14، عن مستوى الأسبوع السابق المنتهي في 27 أغسطس 2026.

وعلى صعيد حركة الأسعار، تراجعت أسعار 36 شركة مقابل ارتفاع 18 شركة. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 586.80 مليار ريال، مقابل 592.24 مليار ريال بختام الأسبوع السابق، بانخفاض 0.92%.

أداء القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، تباين أداء مؤشرات البورصة خلال الأسبوع، وتصدر قطاع الاتصالات قائمة التراجعات بعد هبوطه بنسبة 2.41% ليغلق عند 2327.63 نقطة، كما انخفض قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بنسبة 1.88% إلى 7470.24 نقطة، وانخفض قطاع البنوك والخدمات المالية بـ1.88% عند مستوى 4948.94 نقطة. وتراجع كذلك قطاع النقل بنسبة 0.47% مسجلاً 5355.18 نقطة، فيما انخفض قطاع التأمين بنسبة 0.26% ليصل إلى 2659.17 نقطة، وهبط قطاع الصناعة بنسبة 0.25% عند 3728.31 نقطة. وفي المقابل، خالف قطاع العقارات الاتجاه العام للسوق، مرتفعاً بنسبة 0.65% ليغلق عند 1392.13 نقطة، مسجلاً الأداء الإيجابي الوحيد بين القطاعات خلال الأسبوع.

وبلغت قيمة التداول الأسبوعية نحو 2.51 مليار ريال، وزعت على 715.42 مليون سهم، بتنفيذ 110.09 ألف صفقة.

أبرز التحركات

وعلى صعيد الأسهم، فقد تصدر سهم بنك الدوحة انخفاضات الأسهم بـ6.90%، تلاه سهم «كيو إل إم» منخفضاً بنسبة 4.29%، كما انخفض سهم «الدوحة للتأمين» بـ3.29%، ثم شركة «دلالة» بـ3.27%. في المقابل جاءت الارتفاعات بصدارة سهم شركة «المستثمرين» بـ19.51%، وتلاه سهم «الخليج الدولية» بـ3.83%، كما ارتفع سهم «العامة» بـ2.09%، يليها «ميزة» بـ2.03%.

وشهد الأسبوع نشاطًا ملحوظًا في عدد من الأسهم التي تصدرت قائمة الأكثر استحواذًا على أحجام وقيم التداول، وجاء سهم «الريان» في صدارة الأسهم الأكثر تداولًا من حيث الحجم بتداولات بلغت 59.13 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «قطر للوقود» بقيمة 649.73 مليون ريال.

الأسعار الفورية للغاز تسجل أعلى مستوى

❖ الدوحة-الشرق

ارتفعت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ثلاثة أعوام ونصف، مدفوعة بتجدد التوترات في الشرق الأوسط وقوة الطلب من دول جنوب آسيا.

وبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال للشحنات المقرر تسليمها إلى شمال شرق آسيا في أكتوبر 25.70 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة مع 23.20 دولار في الأسبوع السابق. وفي جنوب آسيا، استمرت المناقصات لشراء الشحنات الفورية، بقيادة الهند وبنغلاديش، في مسعى لتعويض تراجع الإمدادات المتعاقد عليها من الشرق الأوسط بشحنات من مناطق أخرى.

الارتقاء بتجربة العملاء في الخدمات الرقمية

المصرف يطلق خدمات جديدة لتطبيق الجوال

❖ الدوحة - الشرق

أعلن مصرف قطر الإسلامي المصرف، عن إطلاق مجموعة جديدة من الخدمات على تطبيق جوال المصرف، بما يعزز التزامه المستمر بالارتقاء بتجربة العملاء في الخدمات المصرفية الرقمية من خلال الابتكار العملي الذي يركز على العملاء.

وقد صُممت التحديثات الجديدة لتوفير مزيد من الراحة للعملاء، والوصول إلى الخدمات بشكل أسرع، وتقديم تجربة رقمية أكثر سهولة وسلاسة، بما يعزز مكانة المصرف كرائد في مجال الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في قطر. وفي إطار هذه التحديثات، أطلق المصرف ميزة البحث المتقدم ضمن تطبيق جوال المصرف، مما يتيح للعملاء الوصول بسرعة إلى الخدمات والميزات. وتُحسّن هذه الميزة الجديدة في تسهيل التنقل داخل التطبيق بشكل كبير، بما يتيح للمستخدمين الوصول بكفاءة أكبر إلى أكثر من 320 ميزة متاحة، مع توفير الوقت. كما أطلق المصرف خدمة جديدة للبطاقات الائتمانية توفر للعملاء طريقة أكثر وضوحاً وتفاعلاً للاطلاع على المزايا والخصائص المرتبطة ببطاقاتهم الائتمانية من المصرف.

ويتيح القسم المطوّر لحاملي البطاقات الوصول بسهولة أكبر إلى مزايا بطاقاتهم والعروض المتاحة، بما يساعدهم على تحقيق أقصى استفادة من بطاقاتهم داخل قطر وخارجها. وتماشياً مع نهجه الذي يركز على العملاء، أطلق المصرف الاستبيان الالكتروني داخل التطبيق، التي تتيح للعملاء مشاركة تقييمهم ومدى رضاهم وملاحظاتهم بسهولة ومباشرة من خلال تطبيق جوال المصرف. وتعزز الميزة الجديدة جهود المصرف المستمرة لجمع آراء العملاء، وتحسين الخدمات الرقمية بشكل متواصل، والارتقاء بالتجربة المصرفية الشاملة. وتعليقاً على إطلاق هذه الميزات، قال السيد د. أناند، المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في المصرف: «نركز في المصرف على مواصلة تطوير منظومتنا للخدمات المصرفية الرقمية من خلال حلول عملية وسهلة الوصول، تتماشى مع تطلعات عملائنا المتطورة. وتسهم هذه التحديثات الأخيرة على تطبيق جوال المصرف في تبسيط العمليات المصرفية اليومية، وتوفير مزيد من الراحة والتحكم للعملاء، وتعزز التزامنا بتقديم تجربة مصرفية رقمية سهلة ومبتكرة».

ويواصل المصرف تطوير استراتيجيته الرقمية من خلال تطوير ميزات تطبيق جوال المصرف الحائز على العديد من الجوائز، والذي يوفر اليوم أكثر من 320 ميزة وخدمة متكاملة. ويتيح تطبيق جوال المصرف للعملاء إدارة حساباتهم وبطاقاتهم، وإجراء التحويلات، والحصول على التمويل، والاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية عن بُعد، من خلال تجربة آمنة وسهلة ورقمية بالكامل. ويمكن للعملاء تحميل تطبيق جوال المصرف عبر متاجر تطبيقات «آب ستور" و"غوغل بلاي"، و"هواوي آب غاليري". كما يمكن للعملاء التسجيل الذاتي في التطبيق بكل سهولة باستخدام البطاقة الشخصية القطرية وبطاقة الخصم. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.qib.com.qa.

في لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي

الغرفة تبحث التعاون التجاري مع بلجيكا ولوكسمبورغ

❖ الدوحة - الشرق

اجتمع السيد محمد بن أحمد العبيدلي، عضو مجلس إدارة غرفة قطر ونائب رئيس الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورغية، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع السيد فيليب دوسي، رئيس الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورغية، والأمين العام السيد قيصر حجازين. وناقش الاجتماع العلاقات التجارية والاستثمارية بين دولة قطر وبلجيكا وسبل تعزيزها، وأبرز فرص التعاون المتاحة بين الشركات من الجانبين، إلى جانب بحث سبل تطوير وتنشيط دور الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورغية، بما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية ودعم التواصل مع الاتحاد الأوروبي. وقال السيد محمد بن أحمد العبيدلي إن دولة قطر تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا، باعتبارها وجهة استثمارية مهمة ومركزًا رئيسيًا للطاقة، فيما تمثل أوروبا أهمية كبيرة لدولة قطر، لا سيما في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا. وأشار إلى وجود العديد من فرص الشراكة بين الشركات القطرية والبلجيكية في قطاعات متنوعة، لافتًا إلى أن ما تتمتع به دولة قطر من بنية تحتية متطورة، ومناخ استثماري جاذب، وموقع استراتيجي، وارتباط واسع بالأسواق العالمية، يؤهلها لأن تكون مركزًا إقليميًا وعالميًا للاستثمارات والأعمال.

كما أكد العبيدلي أهمية تطوير آليات عمل الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورغية وتنشيط دورها، بما يسهم في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين، وفتح قنوات جديدة للتواصل والشراكة بين المستثمرين والشركات.

من جانبه، قال السيد فيليب دوسي إن هناك العديد من الاستثمارات القطرية الرائدة في بلجيكا في عدد من القطاعات، لافتًا إلى أن المجال لا يزال مفتوحًا أمام المزيد من الاستثمارات القطرية في بلجيكا وأوروبا بشكل عام.

ودعا دوسي إلى الاستفادة من الموقع المتميز لبلجيكا داخل الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون والشراكة بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي، منوهًا بأهمية زيادة الزيارات المتبادلة بين مجتمعات الأعمال في الجانبين لاستكشاف فرص جديدة للتعاون والاستثمار. من جانبه، قال السيد قيصر حجازين، الأمين العام للغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورغية، إن الغرفة تعتزم تنظيم مؤتمر اقتصادي في بروكسل خلال العام المقبل، داعيًا إلى مشاركة غرفة قطر فيه كضيف شرف أو شريك استراتيجي، بما يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات القطرية والبلجيكية. كما دعا الجانب البلجيكي غرفة قطر والشركات القطرية إلى المشاركة في أسبوع الهيدروجين الأوروبي 2026، الذي يُعقد في بروكسل خلال الفترة من 26 إلى 30 أكتوبر 2026، تحت شعار «توسيع نطاق الهيدروجين وتعزيز المرونة».

مقال

د. حامد أحمد المرواني

حين يتحول التدقيق الداخلي إلى أداة للتخويف

يفترض أن يشعر الموظف بالاطمئنان عندما يدخل المدقق الداخلي إلى إدارته؛ فهو لا يأتي لإدانة أحد، بل للتأكد من سلامة الإجراءات، وحماية المؤسسة من المخاطر، ومساعدة المسؤولين على اكتشاف الخلل وتصحيحه قبل أن يتحول إلى أزمة. لكن هذا الاطمئنان يتبدل إلى خوف عندما يفقد التدقيق استقلاله، ويتحول من عين تحمي المؤسسة إلى عصا غليظة في يد الرئيس التنفيذي، يلوّح بها في وجه مَن لا يرتاح إليهم.

لا يحدث ذلك عادة بقرار معلن، بل يبدأ بهدوء؛ إدارة تخضع لعمليات تدقيق متكررة، بينما تبقى إدارات أخرى بعيدة عن خططه، وملاحظة بسيطة تُضخّم هنا، في حين تمر ملاحظات أكبر هناك، وملفات قديمة تُفتح فجأة، وأسئلة توحي بأن الحكم قد صدر قبل بدء التدقيق. عندها لا تعود المشكلة في وجوده، بل في اختيار مَن يُدقَّق عليه، ومتى، ولماذا، وكيف تُفسر الوقائع وتُعرض النتائج.

يحتاج الرئيس التنفيذي إلى تدقيق داخلي قوي؛ لأنه يساعده على رؤية ما قد لا يصل إليه عبر التقارير الإدارية. لكنه لا ينبغي أن يمتلك سلطة توجيهه نحو أشخاص بعينهم، أو إبعاده عن آخرين، أو التأثير في صياغة ملاحظاته. فعندما يختار مَن يخضع للتدقيق، ويتابع تفاصيله، ثم يستخدم نتائجه في قراراته تجاه الموظفين، تختلط الإدارة بالرقابة، وتضيع المسافة التي تمنح التدقيق صدقيته.

وقد لا يحتاج الرئيس التنفيذي إلى إصدار توجيه صريح؛ فمدير التدقيق قد يقرأ ميوله، ويدرك مَن ينسجم معهم ومَن لا يرتاح إلى آرائهم، ثم يوجه التدقيق نحو الطرف غير المرغوب فيه، وينتقي من الوقائع ما ينسجم مع توجه الرئيس، أملاً في كسب ثقته وتعزيز موقعه.

وهنا لا يعود مدير التدقيق خاضعاً للتأثير فحسب، بل يصبح شريكاً في صناعة الصورة التي يرغب الرئيس التنفيذي في رؤيتها. وكلما قدّم تقريراً يضعف شخصاً لا يرتاح إليه الرئيس، ازداد قرباً ونفوذاً، حتى تصبح قوته مستمدة من رضا الرئيس، لا من استقلاله المهني أو ثقة لجنة التدقيق. وقد يبدأ بقياس أهميته بقدرته على العثور على الملاحظات التي يريدها الرئيس التنفيذي، لا بقدرته على تقديم الحقيقة المتوازنة، فتختلط المصلحة الشخصية بالمسؤولية المهنية، ويصبح التدقيق وسيلة يستخدمها مدير التدقيق لتعزيز موقعه وإثبات ولائه. فأخطر مدير للتدقيق ليس مَن يستجيب للضغط فقط، بل مَن يسبقه، ويتوقع رغبة صاحب السلطة، ثم يستخدم صلاحياته لتحقيقها.

ويكفي أن يعرف الموظف أن اختلافه مع الرئيس التنفيذي قد يعقبه تدقيق مفاجئ، أو فتح ملفات قديمة، أو تضخيم هفوة صغيرة، حتى يفهم الرسالة من دون أن ينطق بها أحد: الصمت أكثر أماناً من إبداء الرأي، والموافقة أقل كلفة من الاعتراض.

ولا يتوقف الخطر عند اختيار مَن يخضع للتدقيق، بل يمتد إلى قراءة الوقائع وعرضها. فالمعلومة الواحدة قد تُكتب بوصفها ملاحظة إجرائية قابلة للتصحيح، وقد تظهر، إذا أُخرجت من سياقها، كمخالفة جسيمة. وربما يُهمَل ما يبرر القرار، أو تُقتطع مراسلة من سياقها، أو تُستخدم عبارات لا تتناسب مع حجم الملاحظة، فيبدو الخطأ البسيط كأنه تقصير متعمد.

وهنا يصبح التقرير أداة لصناعة الانطباع، لا لكشف الحقيقة. فليس ضرورياً أن يتضمن معلومة كاذبة حتى يكون ظالماً؛ قد تكون وقائعه صحيحة، لكن ترتيبها، وانتقاء بعضها وإهمال الآخر، والمبالغة في تفسيرها، قد تصنع صورة مختلفة عن الواقع. فالحقيقة لا تُشوَّه بالكذب وحده، بل عندما يُقال جزء منها ويُحجب ما يفسرها.

لاستكمال قراءة المقال

باحث اقتصادي

إشادة إقليمية بدورها في ترسيخ مبادئ الاستدامة بقطاع الأعمال

تكريم الغرفة تقديراً لجهودها في المسؤولية المجتمعية

❖ الدوحة - الشرق

شاركت غرفة قطر في فعاليات اليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية والذي عقد في المنامة بالتزامن مع انعقاد المنتدى الدولي للاقتصاد الدائم لعام 2026 والذي نظمته الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بالشراكة الشرفية مع مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، واتحاد الغرف العربية، وقد مثّل الغرفة السيد حسين يوسف آل عبد الغني، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية. وقد تم تكريم غرفة قطر تقديراً لدورها وجهودها في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات وتعزيز ممارسات الاستدامة، وذلك خلال حفل تكريم الفائزين بجائزة المسؤولية المجتمعية للشركات بالدول العربية لعام 2026 – النسخة الرابعة، الذي أُقيم ضمن فعاليات اليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية، وتسلّم درع التكريم

نيابةً عن غرفة قطر السيد حسين يوسف آل عبدالغني، بحضور نخبة من المسؤولين والخبراء وممثلي المؤسسات والشركات والمنظمات العربية والدولية المعنية بالمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة. وبهذه المناسبة، أعرب السيد حسين آل عبدالغني عن اعتزازه بهذا التكريم الذي يعكس اهتمام غرفة قطر وحرصها على تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية وترسيخ مبادئ الاستدامة في قطاع الأعمال، مؤكداً أن المسؤولية المجتمعية تمثل أحد المرتكزات المهمة لدور مؤسسات القطاع الخاص في دعم التنمية وخدمة المجتمع.

وقال إن غرفة قطر تولي اهتماماً كبيراً بتشجيع الشركات ومؤسسات الأعمال على تبني المبادرات والممارسات المسؤولة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن هذا التكريم يمثل حافزاً لمواصلة الجهود وتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المبادرات المجتمعية التي تحقق أثراً إيجابياً ومستداماً. ويأتي هذا التكريم تقديراً للدور الذي تضطلع به غرفة قطر في دعم وتعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية، وحرصها على ترسيخ مفاهيم الاستدامة وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني المبادرات والممارسات التي تسهم في خدمة المجتمع ودعم التنمية المستدامة.

للشركات بالدول العربية لعام 2026

كهرماء تفوز بجائزة المسؤولية المجتمعية

❖ الدوحة - الشرق

حققت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» إنجازًا جديدًا يُضاف إلى سجل إنجازاتها المؤسسية، بفوزها بجائزة المسؤولية المجتمعية للشركات بالدول العربية لعام 2026، التي تمنحها الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، تقديرًا لجهودها الرائدة ومبادراتها النوعية في مجالات المسؤولية المجتمعية والاستدامة، وترسيخها لممارسات مؤسسية تسهم في تحقيق أثر إيجابي ومستدام على المجتمع والبيئة. وتسلّمت كهرماء الجائزة خلال الحفل الذي أُقيم في مملكة البحرين، حيث تسلّمها نيابةً عن المؤسسة السيد محمد علي المهندي، مدير إدارة العلاقات العامة والاتصال، في تتويج يجسد نجاح كهرماء في ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية والاستدامة ضمن منظومة أعمالها ومشروعاتها وبرامجها المختلفة، ويعزز دورها كشريك فاعل في دعم أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تأكيد التزامها بتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية وفق أعلى معايير الحوكمة والتميز. وفي هذه المناسبة، أكد السيد محمد علي المهندي أن «هذا التتويج يمثل التزام كهرماء الراسخ بدمج المسؤولية المجتمعية في مختلف أعمالها ومبادراتها، انطلاقًا من إيماننا بدور المؤسسات في دعم التنمية المستدامة وخدمة المجتمع. وتُعد هذه الجائزة حافزًا لنا لمواصلة إطلاق المبادرات النوعية التي تسهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 وتعزز أثرنا الإيجابي على المجتمع والبيئة.»

وتُعد جائزة المسؤولية المجتمعية للشركات بالدول العربية لعام 2026 من أبرز الجوائز العربية المتخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية والاستدامة، حيث تهدف إلى تكريم المؤسسات التي تقدم نماذج رائدة في تبني الممارسات المسؤولة وتعزيز مساهمتها التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما تحظى الجائزة بشراكة مع برنامج الترويج للاستثمار والتكنولوجيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ما يعكس مكانتها الإقليمية والدولية ويعزز من قيمة التنافس عليها. ويؤكد هذا الإنجاز المكانة الريادية التي تحظى بها كهرماء على المستويين المحلي والإقليمي، ويعكس نجاح استراتيجيتها في تحقيق التوازن بين التميز التشغيلي والاستدامة والمسؤولية المجتمعية، بما يدعم رؤية دولة قطر نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

ما بين النمو الاقتصادي واحتواء التضخم..تقرير QNB:

النمو والتضخم .. تحديات تواجه الحكومة البريطانية

❖ الدوحة - الشرق

رجح بنك قطر الوطني QNB أن يحافظ بنك إنجلترا على موقف حذر قائم على البيانات، مع إبقاء السياسة النقدية مقيدة بالقدر الكافي لإعادة التضخم إلى المعدل المستهدف دون خنق التعافي الهش بصورة غير ضرورية، مشيرا إلى أن الحكومة البريطانية تواجه تحديا في الموازنة بين النمو الاقتصادي واحتواء التضخم. وأوضح بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، أن القرارات المقبلة للحكومة البريطانية خلال شهر سبتمبر الجاري ستحظى بمتابعة دقيقة لمعرفة كيفية موازنتها بين هذه المخاطر المتشابكة، وسيعتمد احتواء ضغوط الركود التضخمي ليس فقط على قرارات بنك إنجلترا، بل أيضا على مدى اتساق إطار السياسات الأوسع الذي سيعتمده آندي برنهام رئيس الوزراء البريطاني وجون هيلي وزير الخزانة، حيث ستكون قدرة الحكومة الجديدة على طمأنة الأسواق بشأن انضباطها المالي، مع مواصلة السعي لتحقيق طموحاتها المتعلقة بالنمو والنموذج الاقتصادي الجديد، عاملا حاسما. وأشار التقرير إلى الأوضاع الصعبة التي يواجهها آندي برنهام، الذي يشغل المنصب منذ يوليو الماضي، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، فقد ظلت المملكة المتحدة تتعامل خلال النصف الثاني من عام 2026 مع مزيج معقد من ضعف النمو وارتفاع التضخم فوق المستوى المستهدف، وهي سمات تميز بيئة الركود التضخمي، وقد تعهد رئيس الوزراء ووزير الخزانة بتبني «نموذج اقتصادي جديد» يركز على الاستثمار والتجديد الصناعي. وناقش التقرير ضغوط التضخم والنمو التي تواجه رئيس الوزراء الجديد ووزير خزانته، وما إذا كان التفاعل بين السياستين النقدية والمالية سيؤدي إلى احتواء مخاطر الركود التضخمي، مستندا إلى عدة عوامل رئيسية، منها أن اقتصاد المملكة المتحدة يشهد مخاطر واضحة مرتبطة بالركود التضخمي، فالنمو الاقتصادي يعتبر بالكاد في المنطقة الإيجابية، فيما يظل تضخم أسعار المستهلك أعلى من النسبة المستهدفة من قبل بنك إنجلترا البالغة 2 في المائة. ولفت التقرير إلى مواجهة الاقتصاد البريطاني صعوبة في اكتساب الزخم، حيث نما بنحو 1 في المائة في كل من العامين الماضيين، مع توقع وتيرة مماثلة أو أضعف في عام 2026. ويعزى هذا التباطؤ إلى تقييد الإنفاق الاستهلاكي بفعل ارتفاع الضرائب وتجميد حدود الشرائح الضريبية، وارتفاع تكاليف الطاقة العالمية، وضعف استثمارات الشركات، واستمرار الآثار المتأخرة لزيادات أسعار الفائدة السابقة. واعتبر بنك قطر الوطني (QNB) أن مؤشرات سوق العمل بدأت تفقد بعض زخمها، مع تزايد الحذر في عمليات التوظيف، كما بلغ التضخم الكلي في أسعار المستهلك ذروته في وقت سابق من العام، حين دفعت صدمة أسعار الطاقة العالمية التكاليف إلى الارتفاع، غير أنه حتى مع تراجع ضغوط أسعار الطاقة، لا يزال التضخم المحلي يتسم بدرجة كبيرة من الثبات، في وقت يشير فيه مكتب الإحصاءات الوطنية إلى استمرار المخاطر الناجمة عن نمو الأجور المحلية واستراتيجيات تسعير الشركات التي تتكيف مع موجات ارتفاع التكاليف السابقة. وتناول البنك، في تقريره الأسبوعي، السياسة النقدية في المملكة المتحدة التي تدار بصورة مستقلة عن الحكومة، مشيرا إلى أن بنك إنجلترا يتمتع بتفويض يقتضي تحقيق استقرار الأسعار مع دعم الاقتصاد الأوسع نطاقا، ويجد بنك إنجلترا نفسه حاليا وسط معضلة ركود تضخمي محتملة، فخفض أسعار الفائدة بسرعة مفرطة قد يعيد إشعال ضغوط الأسعار والتضخم، في حين أن إبقاءها مرتفعة لفترة طويلة قد يعمق حالة الركود وربما يدفع الاقتصاد نحو الانكماش.

لقطاع التدريب والاقتصاد المعرفي

الدوحة تستضيف اليوم المختبر التشاوري الخليجي

❖ الدوحة - الشرق

تستضيف الدوحة اليوم أعمال المختبر التشاوري الخليجي لقطاع التدريب والاقتصاد المعرفي، الذي ينظمه مركز إتش إتش الدولي للتدريب بالتعاون مع غرفة قطر، وذلك في فندق شيراتون جراند الدوحة، بحضور السيد حسين يوسف آل عبدالغني، مدير الشؤون الإدارية والمالية بغرفة قطر، وعدد من الخبراء والمتخصصين والمهتمين والمستثمرين في قطاع التدريب. ويأتي المختبر في صورة لقاء مهني تشاوري يجمع نخبة من الخبرات الخليجية، ويوفر مساحة للحوار وتبادل المعرفة والتجارب بين المشاركين. وتعتمد أعماله نموذج الطاولة المستديرة، بما يسمح بتفاعل الحضور مع الموضوعات المطروحة والاستماع إلى وجهات نظر متنوعة تستند إلى الخبرة والممارسة المهنية. ويشتمل برنامج المختبر على عدد من أوراق العمل التي يقدمها خبراء ومتخصصون من دول مجلس التعاون الخليجي، ويستعرضون من خلالها مجموعة من التجارب والممارسات المرتبطة بالتدريب والاقتصاد المعرفي. وتمثل هذه الأوراق مدخلاً للحوار المهني الذي سيجمع بين المتحدثين والمشاركين من خلال المداخلات والأسئلة وتبادل الآراء. ويتبع تقديم أوراق العمل عقد حلقة نقاشية يشارك فيها خبراء ومهتمون بالتدريب من ثماني جهات مختلفة في دولة قطر، إلى جانب عدد من المستثمرين في القطاع. ويتناول كل مشارك محوراً يتصل باختصاصه وطبيعة تجربته المهنية، لتقدم الحلقة مجموعة من الرؤى التي تجمع بين الجوانب المعرفية والمهنية والعملية والاستثمارية. ورغم تنوع محاور النقاش واختلاف تخصصات المشاركين، فقد صُمم برنامج المختبر ليظهر في صورة تكاملية؛ إذ ترتبط أوراق العمل الخليجية بالمداخلات التي ستقدم خلال الحلقة النقاشية، كما تتقاطع خبرات المتحدثين مع آراء المختصين والمستثمرين المشاركين. ويسهم هذا الترابط في تقديم مشهد مهني متنوع، مع المحافظة على وحدة موضوع المختبر وطبيعته التشاورية.

تحديث المباني يدعم كفاءتها ويخفض نفقات صيانتها

إعادة تأهيل العقارات القائمة ترفع قيمتها

❖ الدوحة - الشرق

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن إعادة تأهيل العقارات القائمة تمثل أحد الخيارات الاستثمارية الفاعلة لتعزيز قيمة الأصول ودعم عوائدها، ولا سيما في المناطق التي تتمتع بمواقع حيوية وبنية تحتية وخدمات متكاملة، مشيرًا إلى أن تطوير المباني يتيح للمالكين الاستفادة بصورة أفضل من إمكاناتها التشغيلية.

وبيّن التقرير أن القيمة الاستثمارية للعقار لا ترتبط بعمر المبنى فحسب، بل تتأثر كذلك بحالته الإنشائية، وكفاءة مرافقه، وجودة إدارته، ومدى ملاءمته لاحتياجات المستخدمين. ويمكن لعمليات التحديث المدروسة أن تمنح المباني القديمة فرصة جديدة للمنافسة، خاصةً في المناطق التي تتميز بسهولة الوصول وتنوع الأنشطة الخدمية والتجارية. وأوضح أن أعمال إعادة التأهيل قد تشمل تحديث الأنظمة الخدمية، وتحسين الواجهات والمداخل، وإعادة توزيع المساحات وفق طبيعة الطلب، بما يسهم في رفع جودة الأصل وتهيئته لتلبية المتطلبات الحديثة للسكن أو الاستخدام التجاري. وأضاف التقرير أن رفع كفاءة التشغيل يسهم في خفض نفقات الصيانة على المدى الطويل والحد من الأعطال، فضلًا عن تحسين تجربة شاغلي العقار ودعم استقرار معدلات الإشغال. كما يمنح تطوير الوحدات المالك مرونة أكبر في استهداف شرائح متنوعة من المستأجرين وتسويق العقار وفق خصائصه ومستوى الخدمات التي يقدمها. وأكد التقرير أهمية إجراء دراسة فنية واقتصادية قبل البدء في أعمال التأهيل؛ لتقييم حالة الأصل وتحديد التدخلات المطلوبة وجدواها الاستثمارية. فبعض المباني تحتاج إلى تطوير شامل، بينما يكفي في مبانٍ أخرى تحديث عناصر محددة، مثل المرافق أو المساحات الداخلية، لتحقيق نتائج ملموسة. وأشار التقرير إلى ضرورة مواءمة حجم التطوير مع طبيعة المنطقة والفئة المستهدفة، وتجنب الإضافات التي تتجاوز تكلفتها المردود المتوقع منها.

كما ينبغي وضع برنامج تنفيذي يحد من تأثير الأعمال في المستأجرين الحاليين، مع إمكانية تقسيم المشروع إلى مراحل تضمن استمرار تشغيل العقار خلال فترة التحديث. وأكد تقرير الأصمخ أن تأهيل المباني القائمة يدعم الاستخدام الأمثل للمخزون العقاري ويسهم في تحسين المشهد العمراني، كما يوفر للمستثمرين فرصة لإعادة طرح أصولهم بمواصفات أكثر توافقًا مع تحولات السوق وأنماط الطلب العقاري.